للتحضير لأعمال القمة العربية المقبلة والقمة التنموية المقررة في بغداد

«المالية» تشارك في الدورة الوزارية غير العادية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي

الوكيل المساعد بوزارة المالية المساعد للشؤون الاقتصادية بالتكليف طلال النمش خلال مشاركته في أعمال الدورة غير العادية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري

كونا: أكد الوكيل المساعد بوزارة المالية المساعد للشؤون الاقتصادية بالتكليف طلال النمش أمس الاثنين أهمية انعقاد الدورة غير العادية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري للتحضير لأعمال القمة العربية المقبلة والقمة التنموية المقررة في بغداد مايو المقبل.

وقال النمش في تصريح لـ «كونا» لدى مشاركته في أعمال المجلس، إن الاجتماع جاء لدراسة وإعداد مشروع الملف الاقتصادي والاجتماعي الذي سيدرج ضمن أعمال قمة الدورة العادية الـ 34 وكذلك مشروع جدول أعمال القمة العربية التنموية في دورتها الخامسة والمقرر عقدهما بالتزامن في بغداد.

وأضاف انه تمت الموافقة على دمج الموضوعات التي كانت مدرجة ضمن مشروع جدول الملف الاقتصادي والاجتماعي للقمة الـ 34 ضمن مشروع جدول أعمال الدورة الخامسة للقمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية.

وأوضح أن المشاركين بالاجتماع أحيطوا علما بموضوعات جدول أعمال القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية وتمت الموافقة على رفعها إلى اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي التحضيري للقمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية.

وذكر النمش أن مشروع جدول الأعمال المرفوع للقمتين المقبلتين يتضمن عددا من المبادرات والمشاريع التنموية والاقتصادية والاجتماعية وفي مقدمتها تقرير الأمين العام عن العمل الاقتصادي والاجتماعي التنموي العربي المشترك والتقدم المحرز في استكمال متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

ولفت إلى أن جدول الأعمال يتضمن أيضا بندا بشأن إقامة الاتحاد الجمركي العربي ومبادرة الرئيس الموريتاني محمد ولد الشيخ الغزواني حول الاقتصاد الأزرق كوسيلة لحل مشكلة الغذاء والطاقة في العالم العربي اضافة إلى الخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة (2030).

وأشار النمش إلى مبادرة الأمين العام لجامعة الدول العربية عن الذكاء الاصطناعي، حيث تم إدراجها أيضا ضمن مشروع الجدول، فضلا عن بند حول الاستراتيجية العربية للأمن الغذائي للفترة ما بين 2025 و2035.

كما أكد تطلع دولة الكويت إلى صدور قرارات من القمة العربية العادية والقمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية تسهم في تعزيز العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك.

ارتفعت بنحو 9,38٪ سنوياً مدعومة بزيادة الأرباح من 7 قطاعات

2,8 مليار دينار أرباح 133 شركة مدرجة بالبورصة في 2024

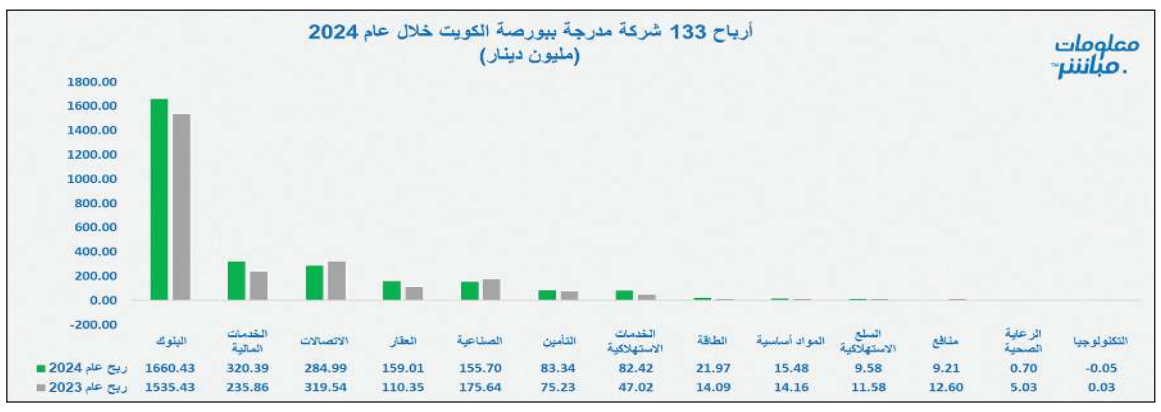

ارتفعت أرباح الشركات المدرجة ببورصة الكويت خلال عام 2024 بنحو 9,38٪ سنويا، وذلك بدعم زيادة الأرباح من 7 قطاعات، حيث سجلت 133 شركة مدرجة بـ13 قطاعا بالبورصة أرباحا في العام الماضي بقيمة 2,80 مليار دينار، مقارنة بـ2,56 مليار دينار في عام 2023.

وتوزع الأسهم على 13 قطاعا، وهي البنوك، والخدمات المالية، والتأمين، والعقار، والاتصالات، والطاقة، والتكنولوجيا، والرعاية الصحية، والسلع الاستهلاكية، والمنافع، والخدمات الاستهلاكية، والمواد الأساسية، والصناعة.

وتلقت البورصة دعما جراء ارتفاع أرباح 7 قطاعات على رأسها الخدمات الاستهلاكية بـ75,28٪ سنويا، ويليه الطاقة بنحو 55,85٪، ثم العقار بـ44,10٪، والخدمات المالية بواقع 35,84٪، والتأمين بنسبة 10,79٪، والمواد الأساسية بـ9,31٪، ويتبعهم البنوك بـ8,14٪.

وعلى الجانب الآخر، فقد تحول قطاع التكنولوجيا للخسائر وحيدا، وتراجعت أرباح 5 قطاعات في مقدمتها الرعاية الصحية بنحو 86٪، ويتبعه المنافع بـ26,89٪، ثم السلع الاستهلاكية بـ17,23٪، والصناعية والاتصالات بـ11,35٪ و10,81٪ على التوالي.

ويشار إلى أن الشركات الـ133 موزعة بواقع 9 بنوك، و42 شركة بقطاع الخدمات المالية، و8 شركات تأمين، و26 شركة بقطاع العقار، و20 شركة بقطاع الصناعية، و13 شركة بقطاع الخدمات الاستهلاكية، ثم 4 شركات بكل من الاتصالات والطاقة.

وتضم القائمة أيضا شركتين بكل من المواد الأساسية والسلع الاستهلاكية، إلى جانب شركة بقطاعات التكنولوجيا والرعاية الصحية والمنافع.

وأظهرت الإحصائية اقتناص قطاع البنوك 59,23٪ من صافي أرباح الشركات المدرجة بالسوق خلال عام 2024 بقيمة 1,66 مليار دينار لتعد أرباحه المليارية الوحيدة بين قطاعات السوق الثلاثة عشر.

وحل بالمركز الثاني قطاع الخدمات المالية بحصة 11,43٪ بقيمة 320,39 مليون دينار، ثم الاتصالات بقيمة 284,99 مليون دينار وحصة 10,17٪، ويتبعهما قطاع العقار بـ5,67٪ من الإجمالي بقيمة 159,01 مليون دينار، والصناعية بحصة 5,55٪ تبلغ قيمتها 155,70 مليون دينار، وذلك وفقا لمعلومات «مباشر».

وبلغت قيمة أرباح قطاع الخدمات الاستهلاكية في عام 2024 نحو 82,42 مليون دينار بما يمثل 2,94٪ من الإجمالي، ويليه قطاعات الطاقة، والمواد الأساسية، والسلع الاستهلاكية والمنافع والرعاية الصحية.

ضمن حلوله التمويلية والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية

«Nomo» يقدم معدلات جديدة وتنافسية للتمويل العقاري

تمنح العملاء خيارات متنوعة للامتلاك أو للاستثمار بالسوق العقاري البريطاني

سارة المطاوعة

أعلن بنك Nomo، الذراع الرقمية لبنك لندن والشرق الأوسط التابع لمجموعة بوبيان، عن تقديم معدلات تمويلية جديدة تنافسية لعملائه في دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك لتعزيز تطلعاتهم في سوق العقارات السكنية أو الاستثمار في سوق التأجير في المملكة المتحدة، بالإضافة إلى إمكانية إعادة تمويل عقاراتهم الحالية بأسعار تنافسية وشروط مرنة.

وتتميز هذه الحلول التمويلية بكونها رقمية بالكامل ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ما يمنح العملاء فرصة للاستفادة من تمويل عقاري بأسعار تبدأ من 4,99٪ إلى 5,49٪ لشراء العقارات السكنية والاستثمارية، فيما تبدأ معدلات إعادة التمويل من 4,99٪ إلى 5,25٪.

وبهذه المناسبة، قالت المدير التنفيذي في بنك Nomo سارة المطاوعة: مع تزايد الاهتمام بالاستثمار العقاري في المملكة المتحدة، يواصل بنك Nomo توفير حلول تمويلية مبتكرة تواكب احتياجات عملائه في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تقدم المعدلات الجديدة فرصة مميزة لشراء أو إعادة تمويل العقارات بقيمة تمويل تبدأ من 100 ألف جنيه إسترليني وتصل إلى 2,5 مليون جنيه إسترليني، مع مرونة تتيح خيارات تمويلية تناسب مختلف احتياجات العملاء، سواء للسكن الشخصي أو الاستثمار.

وأضافت أن التمويل العقاري من Nomo يتميز بفترات سداد تبدأ من خمس سنوات وتصل إلى ثلاثين سنة، مع نسبة تمويل تصل إلى 75٪ من قيمة العقار، ما يتيح للعملاء امتلاك عقاراتهم بسهولة.

وأوضحت المطاوعة أن المقيمين في دول مجلس التعاون الخليجي يمتلكون اهتماما واضحا بسوق العقارات في المملكة المتحدة، سواء للسكن الشخصي، أو الاستثمار، أو لأبنائهم الدارسين هناك. ومع استمرار نمو الطلب في هذا القطاع، تأتي حلول التمويل العقاري من Nomo لتلبية احتياجات شريحة العملاء المهتمين المتنامية في منطقة الشرق الأوسط والذين لديهم احتياجات مصرفية دولية.

وأكدت المطاوعة أن بنك Nomo يقدم تجربة رقمية متكاملة، حيث يمكن للعملاء إتمام كل إجراءات التمويل العقاري عبر التطبيق بكل سهولة، ما يجعل الإجراءات أسرع وأكثر كفاءة.

«المركزي» الإماراتي: 4,7٪ نمواً متوقعاً لاقتصاد الإمارات في 2025

مبنى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة

أعلن المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة، عن تحقيق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للدولة نموا بنحو 3,9٪ في عام 2024، مدفوعا بأداء قوي للقطاع غير النفطي، وانتعاش تدريجي في الأنشطة النفطية.

وتوقع المصرف المركزي في تقريره السنوي لعام 2024، أن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 4,7٪ في عام 2025 مدفوعا بتحسن أداء القطاعين النفطي وغير النفطي.

كما توقع أن يستفيد قطاع الطاقة من التخفيف التدريجي المخطط له في خفض الإنتاج بدءا من الربع الثاني من عام 2025 بينما يواصل القطاع غير النفطي الاستفادة من المبادرات الحكومية الداعمة للاستثمار الأجنبي والتنويع الاقتصادي، متوقعا كذلك أن تؤدي هذه التوجهات، إلى جانب زيادة إنتاج النفط والغاز، إلى دفع نمو الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 5,7٪ في عام 2026.

وأشار البنك في تقريره إلى أن حجم القطاع المصرفي الإماراتي خلال عام 2024 بلغ 4,6 تريليونات درهم من حيث إجمالي الأصول الموحدة للبنوك التجارية، بينما بلغ حجم التأمين في الدولة في العام السابق نحو 64,8 مليار درهم، وذلك من حيث إجمالي أقساط التأمين المكتتبة.

وبين البنك أن إجمالي العقوبات والغرامات المالية التي فرضها المصرف خلال العام السابق بلغ 124,9 مليون درهم، بينما بلغ عدد البنوك المحلية العاملة في الدولة بنهاية العام السابق 24 بنكا، والأجنبية 38 بنكا.

تستخدم التعلم التعزيزي لتحسين كفاءة النماذج وخفض التكاليف التشغيلية

«ديب سيك» تطور نماذج ذكاء اصطناعي تحسن أداءها ذاتياً

تعمل «ديب سيك» مع جامعة تسينغهوا على تقليل التدريب اللازم لنماذج الذكاء الاصطناعي في محاولة لخفض التكاليف التشغيلية.

وبعد أن هزت شركة «ديب سيك» الصينية الناشئة الأسواق بطرح نموذج الاستدلال المنطقي منخفض التكلفة في يناير، تعاونت مع باحثين من المؤسسة التعليمية التي يقع مقرها في بكين في ورقة بحثية تتناول نهجا جديدا في التعلم التعزيزي لتحسين كفاءة النماذج.

ويهدف النهج الجديد إلى مساعدة نماذج الذكاء الاصطناعي على زيادة الالتزام بالتفضيلات البشرية من خلال تقديم مكافآت مقابل الإجابات الأكثر دقة وقابلية للفهم، بحسب ما كتبه الباحثون.

وأثبت التعلم التعزيزي فاعليته في تسريع وتيرة مهام الذكاء الاصطناعي في تطبيقات ومجالات محدودة. رغم ذلك، ظهرت بعض التحديات أمام توسعة نطاق استخدامه ليشمل مزيدا من التطبيقات العامة، وهي المشكلة التي يسعى فريق «ديب سيك» إلى حلها عبر ما أطلق عليه «الضبط الذاتي القائم على النقد» (Self-Principled Critique Tuning).

وتفوقت هذه الاستراتيجية على الأساليب والنماذج الحالية في عديد من المعايير القياسية، وأظهرت النتائج تحسن الأداء مع استخدام مصادر حوسبة أقل، بحسب الورقة البحثية.

وتطلق «ديب سيك» على هذه النماذج اسم «جي آر إم» -اختصارا لـ «نماذج المكافآت العامة» وستطرحها مفتوحة المصدر، بحسب الشركة. فيما يعمل مطورو الذكاء الاصطناعي الآخرون، مثل مجموعة «علي بابا القابضة» عملاقة التكنولوجيا الصينية و«أوبن إيه آي» (OpenAI) التي يقع مقرها في سان فرانسيسكو، على استكشاف آفاق جديدة في تعزيز قدرات الاستدلال المنطقي والتطوير الذاتي لنماذج الذكاء الاصطناعي أثناء أداء المهام في الوقت الفعلي.

وأطلقت «ميتا بلاتفورمز» - ومقرها في مينلو بارك، كاليفورنيا «لاما 4»، مجموعتها الأحدث من نماذج الذكاء الاصطناعي خلال نهاية الأسبوع. وأشارت إلى أنها أول نماذج تطورها باستخدام بنية «مزيج الخبراء».

وتعتمد نماذج «ديب سيك» بشكل كبير على بنية «مزيج الخبراء» لزيادة فاعلية استخدام الموارد، فيما تقارن «ميتا» النماذج التي أصدرتها حديثا بتلك التي طورتها الشركة الصينية الناشئة التي يقع مقرها في هانغتشو. لم تحدد «ديب سيك» الموعد المحتمل لإطلاق نموذجها الأساسي الجديد.

8,3٪ نمو إصدارات السندات والصكوك في الإمارات إلى 309,4 مليارات دولار

«فيتش»: 1,03 تريليون دولار إصدارات الدين في الخليج بنهاية الربع الأول

كشفت وكالة فيتش العالمية للتصنيفات الائتمانية، عن أن قيمة أسواق الدين «إصدارات الصكوك والسندات» القائمة في دول الخليج بلغت 1,03 تريليون دولار بنهاية الربع الأول من 2025، حيث استحوذت الإمارات على ثاني أكبر حصة بـ30٪، وكذلك ثاني أكبر حصة في سوق الصكوك الخليجية بنسبة 15,6٪ من إجمالي الصكوك القائمة.

وارتفعت إصدارات الصكوك والسندات القائمة في الإمارات بنسبة 8,3٪ على أساس سنوي، لتصل إلى 309,4 مليارات دولار بنهاية الربع الأول من عام 2025، وفق وكالة فيتش للتصنيفات الائتمانية.

وأفاد المدير العام والرئيس العالمي للتمويل الإسلامي في وكالة فيتش للتصنيفات الائتمانية بشار الناطور، بأن أسواق الدين في دولة الإمارات تواصل تحقيق نمو قوي، مشيرا إلى أن هذا النمو يعكس توسع المشهد المالي للدولة وموقعها الإستراتيجي في سوق الصكوك، حيث بلغت حصة الصكوك 20,2٪ من إجمالي الإصدارات القائمة في الإمارات، بينما شكلت السندات النسبة المتبقية، بحسب وكالة أنباء الإمارات.

وعلى صعيد الإصدارات الجديدة، بلغت إصدارات الصكوك في الإمارات 4,9 مليارات دولار خلال الربع الأول من عام 2025، مما يمثل ضعف قيمة الإصدارات في الربع الرابع من عام 2024، فيما بلغت إصدارات السندات 24,1 مليار دولار.

وأضاف أن الإمارات تعد لاعبا محوريا في سوق الصكوك العالمية، بحصة تبلغ 6,5٪ من إجمالي الصكوك القائمة عالميا حتى نهاية الربع الأول من عام 2025، ما يضعها في المرتبة الرابعة عالميا بعد ماليزيا، والسعودية وإندونيسيا.

وأوضح أن الإمارات تعد واحدة من أكبر مصدري الديون بالدولار الأميركي في الأسواق الناشئة بحصة تبلغ 7٪ من إجمالي إصدارات الديون بالدولار الأميركي في هذه الأسواق باستثناء الصين خلال الربع الأول من عام 2025، متقدمة بذلك على معظم الدول باستثناء السعودية، والبرازيل، والمكسيك.

وفيما يتعلق بإصدارات السندات والصكوك المرتبطة بالاستدامة «ESG»، جاءت الإمارات في المرتبة الثالثة بين الأسواق الناشئة باستثناء الصين خلال الربع الأول من عام 2025، بعد تركيا والفلبين وفق الناطور.

وأشار إلى أن تنفيذ الحكومة لإطار العمل النقدي بالدرهم أدى إلى ارتفاع حصة الدرهم في أسواق الصكوك والسندات القائمة إلى 24,8٪ بنهاية الربع الأول من عام 2025، مقارنة بـ 0,5٪ فقط في نهاية عام 2020. وأفاد بأن إصدارات الدرهم الحكومية تشهد طلبا قويا من المستثمرين.

وأكد أن الحكومة تواصل دعم مبادرات الاستدامة، حيث قامت الجهة التنظيمية في أبريل 2024 بتمديد إعفاء الرسوم لإدراج السندات والصكوك المرتبطة بالاستدامة، ما يدعم إصدارات هذه الأدوات المالية.

وفيما يتعلق بالتصنيفات الائتمانية، أشار إلى أن فيتش تقوم بتصنيف صكوك بقيمة 27,1 مليار دولار صادرة من الإمارات، حيث يتم تصنيف 91,9٪ منها ضمن فئة الدرجة الاستثمارية، مع توزيع 39,5٪ في فئة A، و35,6٪ في فئة BBB و16,8٪ في فئة AA و6,4٪ في فئة BB، و1,7٪ في فئة B، وجميع مصدري هذه الصكوك يحملون نظرة مستقبلية مستقرة.

وتظهر تصنيفات الدرجة الاستثمارية عادة أن معظم هذه الأدوات المالية تحمل مخاطر ائتمانية منخفضة إلى متوسطة.

وتوقع أن تظل الإصدارات «سندات وصكوك» في الإمارات نشطة خلال ما تبقى من عام 2025، مع توقعات بوصولها إلى 400 مليار دولار خلال السنوات القليلة المقبلة. وأرجع الناطور هذا النمو، إلى جهود تنويع مصادر التمويل، والاستحقاقات القادمة، وتمويل المشاريع والبنية التحتية، والإصلاحات التنظيمية.